الشرق الأوسط ١٩٥٧ - ١٩٥٨
مبدأ ايزنهاور يدعي وجود ساحة خلفية أخرى لأمريكا

في التاسع من آذار (مارس) ١٩٥٧، أقر الكونغرس الأمريكي مشروع قرار رئاسي عُرف باسم مبدأ ايزنهاور. كان هذا عبارة عن قطعة ورق، شأنه شأن مبدأ ترومان ومبدأ مونرو من قبله، وبموجبه منحت الحكومة الأمريكية حكومة الولايات المتحدة حقاً عجيباً وتُحسد عليه، بأن تتدخل عسكرياً في بلدان أخرى. بجرّة قلم أضيف الشرق الأوسط إلى أوروبا ونصف الكرة الأرضية الغربي كساحة لعب لأمريكا.

جاء في القرار أن «الولايات المتحدة تعتبر الحفاظ على استقلال ووحدة أراضي دول الشرق الأوسط حيوياً للمصلحة القومية والسلام العالمي». مع ذلك، فإن وكالة المخابرات المركزية، كما رأينا، أطلقت في هذه المدة بالذات، عمليتها للإطاحة بحكومة سورية.

الجانب العملي في القرار تضمنه الإعلان المقتضب أن الولايات المتحدة «مستعدة لاستخدام قواتها المسلحة لمساعدة أي بلد في الشرق الأوسط يطلب مساعدته ضد عدوان مسلح من قبل أي بلد خاضع لسيطرة الشيوعية الدولية». لم يرد أي شيء عن عدوان غير شيوعي أو ضد الشيوعية قد يعرض للخطر السلام العالمي.

كان ويلبور كرين ايفلاند، المختص بالشرق الأوسط والعامل لدى وكالة المخابرات المركزية آنذاك، قد حضر قبل ذلك بشهرين، اجتماعاً في وزارة الخارجية دعت لانعقاده من أجل بحث القرار. قرأ ايفلاند مسودة القرار وقد جاء فيها: «إن العديد، إن لم يكن جميع دول الشرق الأوسط مدركة للخطر الناجم عن الشيوعية الدولية» وقد كتب لاحقاً ما يلي:

«صدمني ما قرأت. تساءلت، من هو الذي توصل إلى هذا التحديد لما يعتبره العرب خطراً عليهم؟ إن الجيش الإسرائيلي غزا مصر للتو ولا يزال يحتل شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة. ولولا تهديد روسيا بالتدخل نيابة عن المصريين، لربما كانت القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية الآن في قلب القاهرة لتحتفل بالسقوط المذل لعبد الناصر [1].

إن وجهة النظر المبسطة والمركزة على قطب واحد، التي جاءت بصورة ضمنية في مبدأ ايزنهاور، لم تتجاهل المشاعر المعادية لإسرائيل فقط، بل تجاهلت أيضاً التيارات الوطنية، والقومية العربية، والحياد، والاشتراكية السائدة في العديد من الأوساط ذات النفوذ في الشرق الأوسط، الذين صاغوا القرار رأوا فقط ساحة معركة للحرب الباردة. وهم بذلك أفلحوا في خلق ساحة معركة.

في شهر نيسان (ابريل) عزل الملك حسين، ملك الأردن، رئيس وزرائه سليمان النابلسي وسط شائعات، يبدو أن لها أساساً، عن انقلاب ضد الملك بتشجيع من مصر وسورية والفلسطينيين المقيمين في الأردن. كان هذا منعطفاً في النزاع بين سياسة حسين الموالية للغرب والميول الحيادية لحكومة النابلسي، وكان النابلسي قد أعلن أن الأردن، تمشياً مع سياسة الحياد، سيقيم علاقات أوثق مع الاتحاد السوفييتي وسيقبل مساعدة سوفييتية إذا عرضت عليه. وهو في الوقت ذاته رفض مساعدة أمريكية لأن الولايات المتحدة، كما قال، أبلغته أن المساعدة الاقتصادية ستحجب «إذا لم يقطع الأردن روابطه مع مصر» و «لم يوافق على توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن» وهي تهمة نفتها وزارة الخارجية الأمريكية. وأضاف النابلسي أن «الشيوعية لا تشكل خطراً على العرب».

بالمقابل، إتهم حسين «الشيوعية الدولية وأتباعها». المسؤولة المباشرة عن «الجهود الرامية لتدمير بلدي». ولدى الإلحاح عليه بأن يذكر أموراً محددة تسند هذا الاتهام، امتنع عن تقديم أي شيء.

عندما قامت أعمال شغب في مدن أردنية عديدة، ولم يعد بالإمكان استبعاد نشوب حرب أهلية، أظهر حسين أنه كفؤ لمواجهة التهديد لاستمرار حكمه وأعلن الأحكام العرفية، وطهّر الحكومة والعسكريين من ذوي الميول الناصرية واليسارية، وألغى المعارضة السياسية بكاملها. وما لبث الأردن أن عاد إلى وضعه دولة يسودها الهدوء النسبي.

بيد أن الولايات المتحدة استغلت استخدام حسين لعبارة «الشيوعية الدولية» لكي تبرر إرسال وحدات من الأسطول السادس على وجه السرعة إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط. هذه الوحدات مؤلفة من حاملة طائرات كبرى، وطرّادتين، و١٥ مدمرة، وتبعت هذه الوحدات بعد وقت قصير سفن أخرى من الأسطول وفوج من المارينز نزل على الشاطىء في لبنان - «للإعداد من أجل تدخل محتمل في المستقبل في الأردن» [٢].

بالرغم من حقيقة أنه لم يحدث أي شيء يشبه «عدوان عسكري من جانب أي بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية»، فإن وزارة الخارجية الأميركية وجهت دعوة علنية إلى الملك لتطبيق مبدأ ايزنهاور [٣] لكن حسين الذي لم يصل به الأمر إلى حد أن يطلب استعراض القوة، رفض تطبيق مبدأ ايزنهاور علماً منه أن خطوة كهذه من شأنها فقط أن تضيف الوقود إلى النيران التي كانت قد بدأت تشتعل في الحياة السياسية الأردنية. وقد كتب له البقاء بدون تطبيق مبدأ ايزنهاور.

في وقت ما خلال ذلك العام بدأت وكالة المخابرات المركزية تقدم دفعات سنوية سرية إلى الملك حسين، في أول الأمر كانت هذه الدفعات في حدود ملايين الدولارات سنوياً. واستمرت هذه الممارسة مدة ٢٠ عاماً كانت خلالها الوكالة تقدم إلى حسين أيضاً نساء ليكنَّ في صحبته. وقد ادعت وكالة المخابرات المركزية لاحقاً، على سبيل تبرير الدفعات التي تقدمها له، أن الملك حسين سمح لأجهزة المخابرات الأميركية بالعمل بحرية في الأردن. وكان الملك حسين نفسه يقدم معلومات

استخبارية إلى وكالة المخابرات المركزية وقام بتوزيع جزء من الأموال التي يتلقاها على مسؤولين حكوميين آخرين قدموا معلومات إلى الوكالة أو تعاونوا معها [٤].

بعد ذلك ببضعة أشهر كانت سورية هي التي تحتل مقدمة المسرح في ميلودراما «الشيوعية الدولية» في واشنطن. كان السوريون قد أقاموا علاقات مع الاتحاد السوفييتي بواسطة التجارة، والمساعدة الاقتصادية، ومشتريات الأسلحة والتدريب. وقد اختارت الولايات المتحدة أن ترى شيئاً ينذر بالشر في ذلك ولو أن ذلك كان شيئاً أوجده إلى حد غير قليل جون فوستر دالس، على نحو ما رأينا في الفصل السابق من هذا الكتاب. إن كراهية أميركا لسوريا ازدادت في شهر آب (أغسطس) عقب فضح الحكومة السورية لمؤامرة دبرتها وكالة المخابرات المركزية للإطاحة بهذه الحكومة.

ارتاح المسؤولون في واشنطن والإعلام الأميركي بسهولة إلى عادة الحديث عن سورية «كدولة تابعة للسوفييت» أو «شبه دولة تدور في فلك السوفييت». لم يكن هذا أبداً أسلوباً موضوعياً في نقل الأخبار. إن كينيت لاف، وهو مراسل لجريدة نيويورك تايمز على علاقة وثيقة بوكالة المخابرات المركزية (راجع الفصل الخاص بإيران) كشف لاحقاً عن جانب من الخلفية:

«إن السفارة الأميركية في سورية اختلقت أخباراً مزورة نشرت في واشنطن ولندن عبر قنوات دبلوماسية وصحفية مفادها أن أسلحة روسية كانت تتدفق على مرفأ اللاذقية السوري، وأن ما لا يقل عن ١٢٣ طائرة ميغ قد وصلت إلى سورية، وأن العقيد عبد الحميد السراج، رئيس المخابرات السورية قد تولى السيطرة في انقلاب أوصى به الشيوعيون. لقد تجولت في سائر أنحاء سورية بدون أن أصادف أية عرقلة خلال شهري تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦، وتبين لي في الحقيقة أنه لا وجود «لأكثر من ١٢٣ طائرة ميغ». لم تكن هناك أية طائرة، ولم تصل أية أسلحة روسية منذ شهور، ولم يكن هناك أي انقلاب، مع أن بعض المراسلين في بيروت التي تبعدها عن دمشق مسافة رحلة بالسيارة مدتها ساعتان، كانوا يبعثون برسائلهم المتضمنة أخباراً مزورة غير مسنودة إلى أي مصدر، بل كان يغذيهم بها زوار

السفارة الأميركية في دمشق إضافة إلى أحد رجال وكالة المخابرات المركزية، وهو رجل جوّال كان يعمل تحت غطاء أنه وكيل لوزارة الخزانة الأميركية. إن السراج، الذي كان معادياً للشيوعية، كان لتوِّه قد أحبط مؤامرة غبية تدعمها بريطانيا والولايات المتحدة والعراق (للإطاحة بالحكومة السورية). لقد كانت سورية هادئة ولكنها قلقة خشية أن تمهد الدعاية إلى انقلاب جديد أو إلى غزو مدعوم من الغرب» [٥].

إن ايزنهاور، وكأنه يريد تعزيز اقتناع ما بقي من المتشككين، أرسل مبعوثاً شخصياً، هو (لوي هندرسون Loy Henderson) للقيام بجولة في الشرق الأوسط. ولم يكن أمراً مفاجئاً أن هندرسون عاد من جولته باستنتاج مفاده أن «هناك خوف في سائر بلدان الشرق الأوسط من احتمال أن يتمكن السوفييت من الإطاحة بأنظمة الحكم في كل بلد من هذه البلدان عن طريق استغلال الأزمة في سورية» [٦]. ولم يقدم أي مؤشر إلى ما إذا كان السوريون أنفسهم يرون أنهم يواجهون أزمة.

وكمؤشر إلى كيفية اختلاق الأزمات التي أعلن عنها البيت الأبيض، وطريقة التعسف في الإعلانات الصادرة عن يوم الحساب في الآخرة بشأن الاتحاد السوفييتي، يحسن بنا أن نفكر في الكلام التالي الوارد في المذكرة الداخلية لوزارة الدفاع الأمريكية بتاريخ حزيران (يونيو) ١٩٥٧، قبل نحو شهرين من ذهاب هندرسون إلى الشرق الأوسط:

«لم يظهر الاتحاد السوفييتي أية نية لتدخل مباشر في أية أزمة من أزمات الشرق الأوسط السابقة، ونعتقد أنه من غير المحتمل أن يتدخل، تدخلاً مباشراً، لضمان نجاح انقلاب يساري في سورية» [٧].

في مطلع شهر أيلول (سبتمبر)، بعد يوم من عودة هندرسون أعلنت الولايات المتحدة أنه يجري مرة أخرى إرسال الأسطول السادس إلى البحر الأبيض المتوسط وإرسال أسلحة ومعدات عسكرية أخرى إلى الأردن، ولبنان، والعراق وتركيا على وجه

السرعة. بعد ذلك بأيام أضيفت المملكة العربية السعودية إلى هذه القائمة. رد الاتحاد السوفييتي بإرسال شحنات أسلحة إلى سورية ومصر واليمن.

اتهمت الحكومة السورية الولايات المتحدة بإرسال سفن حربية إلى مقربة من الساحل السوري في «تحد علني» وقالت ان طائرات مجهولة الهوية حلقت باستمرار نهاراً وليلاً ولمدة أربعة أيام فوق منطقة اللاذقية. واللاذقية هي الميناء البحري الذي وصلت إليه السفن السوفييتية.

علاوة على ذلك، اتهمت الحكومة السورية الولايات المتحدة «بتحريض» تركيا على حشد ما يقدر بخمسين ألف جندي على الحدود السورية. وقد هزئت سورية من تفسير هذا الحشد بأن هذه القوات التركية كانت تقوم بمناورات. لقد كتب ايزنهاور فيما بعد أن هذه القوات كانت على الحدود «بجاهزية للعمل» وان الولايات المتحدة كانت قد أكدت لقادة تركيا والعراق والأردن أنهم «إذا شعروا بضرورة القيام بعمل ضد عدوان ترتكبه الحكومة السورية، فإن الولايات المتحدة ستتعهد بتسريع شحنات الأسلحة التي التزمت بها إلى بلدان الشرق الأوسط وأنها إضافة إلى ذلك ستعوض الخسائر بأسرع ما يمكن». ولم يكن الرئيس على خصومة مع الفكرة القائلة أن هذا الإجراء قد يتخذ لردع، حسب كلماته، «عدوان مرتقب» من جانب سورية، لأنه بذلك سيكون إجراء «ذا طبيعة دفاعية في الأساس» (التأكيد على كلمة مرتقب أضيف إلى النص) [٨].

الدور الأمريكي هنا كان بالإمكان ان يكون أكثر نشاطاً مما يوحي به كلام ايزنهاور. إن أحد مستشاريه (ايميت جون هيوز Emmet John Hughes) كتب شارحاً كيف أن (كريستيان هيرتر Christian Herter) مساعد وزير الخارجية، الذي حل لاحقاً محل جون فوستر دالس المريض كوزير للخارجية، «أعاد بتفصيل مؤسف رواية.. بعض المحاولات الأمريكية السرية المرتبكة التي جرت مؤخراً لحفز القوات التركية على القيام بشكل ما غامض من أشكال المعركة مع سورية» [٩].

أعطى دالس في تصريح علني الانطباع بأن الولايات المتحدة حريصة على تطبيق مبدأ ايزنهاور بشكل ما، ويفترض أن ذلك سيكون «مبرراً» للقيام بعمل آخر ضد سورية، ولكنه لم يتمكن من تقديم أي تفسير لكيفية جعل ذلك ممكناً. ومن المؤكد أن سورية لن تقدم الطلب الضروري بهذا الخصوص.

كان الحل الوحيد يكمن في أن تهاجم سورية بلداً عربياً آخر، وبالتالي فإن هذا البلد سيطلب مساعدة أمريكية، ويبدو أن هذا هو الأساس المنطقي الوحيد وراء هيجان النشاط العسكري والدبلوماسي الموجه نحو سورية من جانب الولايات المتحدة. لقد توصلت دراسة أجريت لحساب البنتاغون بعد ذلك بسنوات، إلى استنتاج مفاده أن واشنطن بدت في «الأزمة السورية عام ١٩٥٧» أنها تنشد استخداماً أولاً للقوة من قبل الهدف» [١٠]. (يُقصد ب - «الهدف» سورية).

خلال تلك المدة، كان هم المسؤولين في واشنطن يراوح بين بذل الجهد للحصول على شهادات من دول عربية أخرى بأن سورية كانت في الحقيقة نوعاً من أنواع الدول التي تدور في الفلك السوفييتي، وأنها تشكل تهديداً للمنطقة، وكان هؤلاء المسؤولون يؤكدون أن الولايات المتحدة تلقت فيضاً من هذه الشهادات بالذات. ولكن الأردن، والعراق والمملكة العربية السعودية نفت جميعها أنها تشعر بتهديد من سورية. وبطبيعة الحال فإن مصر، أقرب حلفاء سورية إليها، انضمت إلى هذا النفي. في ذروة «الأزمة» غادر الملك حسين ملك الأردن بلاده في إجازة يقضيها في أوروبا، وأعلن رئيس وزراء العراق أن بلاده وسورية توصلا إلى «تفاهم كامل»، وقال الملك سعود، ملك المملكة العربية السعودية، في رسالة إلى ايزنهاور: إن قلق الولايات المتحدة من جراء سورية «مبالغ فيه»، وطلب من الرئيس الأمريكي «تأكيدات جديدة بأن الولايات المتحدة ستمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية». وأضاف الملك سعود أن «الجهود الرامية إلى قلب نظام الحكم في سورية من شأنها فقط أن تجعل السوريين أكثر انقياداً للنفوذ السوفييتي»، وهذه وجهة نظر شارك فيها العديد من المراقبين في كل الجهات.

في الوقت ذاته قالت جريدة نيويورك تايمز ما يلي:

«منذ بداية الأزمة الناشئة عن انجراف سورية إلى اليسار، كان الانفعال بين جاراتها العربية أقل من الانفعال في الولايات المتحدة. وقد شعر الدبلوماسيون الأجانب في المنطقة، ومن ضمنهم أمريكيون كثر، أن الهياج الذي نشأ في واشنطن لا يتناسب مع القضية».

ولعل دالس، بالتالي، تأثر بهذا الافتقار إلى تأييد المقولة الأمريكية، إذ أنه عندما طلب منه «أن يبين على وجه التحديد ما هي العلاقة بين الأسلحة السوفييتية في المنطقة وذلك الجزء الذي تضيفه سورية إلى هذه الأسلحة»، كان رده الوحيد أن «الوضع الداخلي في سورية ليس كامل الوضوح بل متقلب نوعاً ما». وقال بطريقة ضمنية: إن سورية ليست بعد في قبضة الشيوعية الدولية.

في اليوم التالي، عمدت سورية، التي لم تكن راغبة في عزل نفسها عن الغرب، إلى تخفيف لهجتها بالمثل، فأعلنت أن السفن الحربية الأمريكية صارت على بعد ميل ونصف الميل من الشواطئ السورية وواصلت «رحيلها بهدوء» (١١).

يبدو أنه خلال هذه السنة بالذات، سنة ١٩٥٧ المفعمة بالقلق، كانت الولايات المتحدة منخرطة في مؤامرة للإطاحة بعبد الناصر وقوميته المثيرة للمتاعب، غير أن التفاصيل كانت ضئيلة. في شهر كانون الثاني (يناير)، عندما كان الملك سعود والوصي على عرش العراق عبد الإله في نيويورك لحضور اجتماع الأمم المتحدة، اتصل بهما مدير وكالة المخابرات المركزية آلن دالس، وأحد كبار مساعديه، كرميت روزفلت، حاملين معهما عروضاً بتخطيط سري من جانب وكالة المخابرات المركزية وتمويلاً للإطاحة بالزعيم المصري الذي كانت خطبه الراديكالية، التي كانت لا تزال في بدايتها، تشكل في نظر هذين الزائرين الملكيين تهديداً لفكرة النظام الملكي ذاتها. كان عبد الناصر مع ضباط آخرين من الجيش قد أسقطوا ملك مصر فاروق في عام ١٩٥٢. ومن دواعي السخرية أن كرميت روزفلت ووكالة المخابرات المركزية عزي

إليهما الفضل في هندسة هذا الانقلاب بشكل ما. بيد أنه ليس ثمة أبداً ما يؤكد قيامهما بهذا العمل فعلاً [١٢].

كتب ايفلاند يقول، «أصر عبد الإله على مشاركة بريطانيا في أي شيء سري، ولكن السعوديين رفضوا لأنهم كانوا قد قطعوا العلاقات مع بريطانيا. ونتيجة لذلك، تعاملت وكالة المخابرات المركزية مع كل من هذين الطرفين على انفراد، ووافقت على تمويل حصة الملك سعود في مخطط جديد للمنطقة لمعارضة عبد الناصر والقضاء على نفوذه في سورية، وتحقيقاً لهذا الهدف، شكلت في بيروت مجموعة عمل سرية مؤلفة من ممثلي أجهزة المخابرات البريطانية، والعراقية، والأردنية واللبنانية» [١٣].

كانت متابعة المؤامرة في منتصف فصل الربيع في منزل غصن زغبي في بيروت. كان زغبي، وهو من أصل لبناني، رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في بيروت. إنه مع كرميت روزفلت، الذي كان يقيم معه. استضافا عدة مؤتمرات لمخططين سريين. تابع ايفلاند كلامه قائلاً: «كانت حركتهم السرية ذهاباً وإياباً جلية. وكان مجيء ومغادرة ضباط ارتباط عراقيين وأردنيين ولبنانيين خلال الليل من الوضوح بحيث إنه قيل: إن السفير المصري في لبنان بدأ يخمن أين ومتى سيحدث الانقلاب التالي الذي تدبره الولايات المتحدة». في أحد هذه الاجتماعات، أبلغ ممثل المخابرات السرية البريطانية المجتمعين أن مجموعات جرى نشرها في الميدان لاغتيال عبد الناصر.

بعد ذلك بوقت قصير، علم ايفلاند من أحد مسؤولي وكالة المخابرات المركزية أن جون فوستر دالس وأخاه آلن، أصدرا توجيهاً إلى روزفلت للعمل مع البريطانيين للإطاحة بعبد الناصر. كان روزفلت آنذاك يتحدث عن «ثورة في القصر» في مصر [١٤].

ومن هذه النقطة وإلى ما بعدها نحن نصطاد في مياه عكرة، لأن الأحداث التي تبعت أنتجت أسئلة أكثر مما أنتجت أجوبة. ذلك أنه بالبلدان الستة المذكورة أعلاه، مضافة إليها تركيا وإسرائيل اللتان كما يبدو بدأتا تشاركان في العمل، ونظراً لأن

الثقة والمحبة بين مختلف الحكومات كانتا أقل من الكمال، فقد كان من المحتم أن تبرز مجموعة كبيرة من خطط للمؤامرة، وأنصاف خطط، وخطط جانبية، كانت هذه أحياناً تتدنى إلى حدود الكوميديا الهزيلة، ولو أن البعض يصفها بأنها لا تعدو أن تكون «دبلوماسية» شرق أوسطية عادية.

بين تموز (يوليو) ١٩٥٧ وتشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٥٨ أعلنت الحكومتان المصرية والسورية ووسائط الإعلام في البلدين اكتشاف على ما يبدو ما لا يقل عن ثماني مؤامرات لإسقاط إحدى الحكومتين، واغتيال عبد الناصر و/أو الحيلولة دون الوحدة المتوقعة بين البلدين. في معظم الأحيان كانت الأخبار تأتي على ذكر المملكة العربية السعودية والعراق والولايات المتحدة باعتبارها الجهات الضالعة في المؤامرة، ولكن كان من المستحيل استناداً إلى الانخراط في المكيدة كما ظهر على السطح أن نفك الخيوط المحددة للدور الأمريكي[١٥].

يبدو أنه طبقاً للمهازل التي استمرت، كانت واحدة على الأقل من المؤامرات لاغتيال عبد الناصر ناجمة عن فهم الأخوين دالس عبارة الرئيس ايزنهاور التي قال فيها: إنه يأمل «بتصفية مشكلة عبد الناصر» على أنها أمر بالاغتيال، مع أن الرئيس الأمريكي، كما تقول الرواية، كان يشير فقط إلى تحسين العلاقات الأمريكية – المصرية. بعد أن أدرك وزير الخارجية دالس الخطأ، أصدر أمراً بإيقاف العملية [١٦]. (بعد ذلك بثلاثة أعوام، كرر آلن دالس «سوء تفسير» عبارة أخرى وردت على لسان ايزنهاور باعتبارها أمراً باغتيال رئيس وزراء الكونغو باتريس لومومبا).

إن ما كان يصدر في تلك المدة بكاملها من أخبار رسمية أمريكية كان من شأنه أن يجعل العالم يصدق أن الاتحاد السوفييتي كان المسؤول بامتياز عن النزاع في الأردن، و «الأزمة» في سورية، وعدم الاستقرار العام في الشرق الأوسط، وأن هدف السوفييت كان السيطرة على المنطقة، بينما الغاية الوحيدة للسياسة الأمريكية كانت ضد هذه الهجمة السوفييتية والمحافظة على «استقلال» الدول العربية. مع ذلك، فإن الاتحاد السوفييتي دعا – في ثلاث مناسبات متفرقة في عام ١٩٥٧ – في

شباط (فبراير) ونيسان (ابريل) وأيلول (سبتمبر) - إلى صدور إعلان رباعي (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وبريطانيا العظمى وفرنسا) ينبذ استخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان الشرق الأوسط. النداء في شهر شباط (فبراير) دعا إضافة إلى ذلك لفرض حظر من جانب الدول الأربع على شحنات الأسلحة إلى المنطقة، وإلى انسحاب جميع القوات الأجنبية، وتصفية جميع القواعد الأجنبية، وعقد مؤتمر من أجل التوصل إلى تسوية عامة في الشرق الأوسط.

إن الاستراتيجية السوفييتية كانت ترمي بوضوح إلى الحياد في الشرق الأوسط وإلى إزالة التهديد الذي كانت المنطقة تشعر به منذ زمن طويل من جانب السيطرة المعادية المحتملة على الإقليم المنتج للنفط من جانب فرنسا وبريطانيا العظمى بصورة تقليدية، وحالياً من جانب الولايات المتحدة، التي تسعى إلى ملء «فراغ القوة» الذي نشأ عن تدني وضع الدولتين الأوروبيتين كقوتين متحكمتين بالشرق الأوسط.

لا يروي لنا التاريخ ما كان يمكن أن يكون الشرق الأوسط المتحرر من استغلال الدول الكبرى له، فلا فرنسا، ولا بريطانيا العظمى، ولا الولايات المتحدة كانت تتصاع حتى إلى فضح «الخدعة» السوفييتية، هذا إذا كانت فعلاً خدعة. لقد أوجزت جريدة نيويورك تايمز موقف الدول الغربية الثلاث من المبادرتين الأولى والثانية قائلة: إنه موقف يرمي إلى الاستخفاف بالمقترحات السوفييتية باعتبارها ترمي إلى الاعتراف بحق الاتحاد السوفييتي في أن يكون له صوت مباشر في شؤون الشرق الأوسط. وقد طلبت الدول الثلاث من الروس أن يعرضوا شكاواهم على الأمم المتحدة.

على أثر الاقتراح الذي قدم في شهر أيلول «سبتمبر» قال جون فوستر دالاس، رداً على سؤال في مؤتمر صحفي: «إن الولايات المتحدة ترتاب في كل هذه الترتيبات مع الاتحاد السوفييتي، الرامية إلى نفض أيدينا. إن ما يمكن أن تعنيه هو أن ننفض أيدينا بينما تكون أيدي السوفييت تلعب تحت الطاولة». يبدو أن هذا كان التعليق العلني الوحيد الذي رأت الحكومة الأمريكية أن تدلي به في هذه المسألة [١٧].

قد يكون من المفيد التكهن حول رد الفعل من جانب الدول الغربية عما إذا كان الاتحاد السوفييتي قد أعلن «مبدأ خروشوف» متخذاً لنفسه نفس مجال العمل في الشرق الأوسط الذي نص عليه مبدأ ايزنهاور.

في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ أعلنت سورية ومصر خطتهما لإقامة وحدة بينهما تشكلت بواسطتها دولة جديدة هي الجمهورية العربية المتحدة. إن مبادرة هذه الوحدة الاندماجية جاءت من سورية، وكان الدافع إليها إلى حد غير قليل خوف سورية من استمرار ألعاب القوة الأمريكية ضدها. ومن دواعي السخرية أن الحزب الشيوعي الذي كان محظوراً في مصر، قد جرى حله في سورية بموجب ترتيبات الوحدة، وهذا هدف أخفقت في تحقيقه وكالة المخابرات المركزية بنشاطها السري قبل عام ونصف العام.

بعد مرور أسبوعين على ولادة الجمهورية العربية المتحدة، وفي رد مباشر على ولادتها، أعلن العراق والأردن تشكيل «الاتحاد العربي»، وكان دور الولايات المتحدة في ذلك دور القابلة القانونية عند الولادة. إن هذا الاتحاد لم يعمر طويلاً، ففي انقلاب دموي في العراق في شهر تموز (يوليو) أطيح بالنظام الملكي، وأقام نظام الحكم الجديد جمهورية، وأعلن على الفور تخليه عن الحلف.

إن الأبواق المنذرة (بأرماغادون Armagaddon) - أي الآخرة - ترددت أصواتها مرة أخرى في المكتب البيضوي بكل وضوح. لقد كتب ايزنهاور في مذكراته «أن هذا الانعطاف الكئيب في الأحداث كان يمكن أن ينتج عنه، إذا لم نرد عليه رداً قوياً، استئصال كامل للنفوذ الغربي في الشرق الأوسط» [١٨].

مع أن الرئيس الأمريكي ما كان يمكن أن يكون غبياً بحيث يتحدث عن القلق حول النفط، فإن حملته المعبرة عن قلقه كان من المحتمل أن تكون ناجمة عن كون واحد من أكبر احتياطيات النفط في العالم أصبح الآن تحت حكم حكومة قد يثبت أنها حكومة لا يمكن الاعتماد عليها كحليفة مثلما كان الأمر مع نظام الحكم السابق، وأنها حكومة مستقلة عن واشنطن أكثر مما يجب.

لقد انتهى زمن الاكتفاء باستعراض القوة. ففي اليوم التالي بالذات تم إرسال جنود المارينز مع قوات من الأسطول الأمريكي وسلاح الجو الأمريكي ليس إلى العراق بل إلى لبنان.

لقد كان لبنان بكل سهولة هو الحليف الأقرب للولايات المتحدة من بين كل الدول العربية. فلبنان وحده الذي أيد مبدأ أيزنهاور بحماسة وهو بدون لبس كان لفزع واشنطن من سورية صداه عنده. ولمزيد من الدقة نقول: إن الرئيس اللبناني في ذلك الحين كميل شمعون، ووزير خارجيته شارل مالك، وهو حاصل على دكتوراه في الفلسفة من جامعة هارفارد، قد وضعا كل ما لديهما من بيض الحرب الباردة في السلة الأمريكية.

كان لدى شمعون العديد من الأسباب للانضمام إلى الولايات المتحدة. فالظاهر أن وكالة المخابرات المركزية لعبت دوراً في انتخابه عام ١٩٥٢[١٩]. وفي عام ١٩٥٧ كانت الوكالة سخية في تقديم مبالغ من المال إلى شمعون لاستخدامها في دعم مرشحين للمجلس النيابي (البرلمان) في انتخابات شهر حزيران (يونيو)، بحيث يدعمه هؤلاء، ومن المفترض أن يدعموا أيضاً السياسة الأمريكية. وقدمت الوكالة أيضاً مبالغ من المال لغاية محددة هي معارضة المرشحين الذين استقالوا احتجاجاً على التزام شمعون بمبدأ ايزنهاور، وكانت هذه المعارضة بمثابة عقاب لهم.

جرياً على العادة في مثل هذه العمليات، أرسلت وكالة المخابرات المركزية «خبيراً مختصاً بالانتخابات» مع الأموال إلى بيروت لكي يساعد في التخطيط. وانطلق المسؤولون الأمريكيون في واشنطن ولبنان، في العمل، مفترضين، كما قال بعضهم لبعض: إن مصر، وسورية والمملكة العربية السعودية سوف تتدخل مالياً في الانتخابات. كما أن السفير الأمريكي في لبنان، (دونالد هيث Donald Heath) كان يحاجج قائلاً بدون أن تكون لديه نية السخرية: «إنه بدعم كل من الرئيس اللبناني والمجلس النيابي الجديد، للمبادىء الأمريكية، سنكون قد أظهرنا أن الديموقراطية التمثيلية يمكن أن تنجح في الشرق الأوسط».

ليس معروفاً إلى أي حد كان التمويل الأمريكي يساعد، أو حتى كيف جرى إنفاق المال، ولكن النتيجة كانت نجاحاً ساحقاً للنواب الموالين للحكومة إلى حد أنه تسبب في احتجاجات كبيرة في لبنان، واتهام شمعون بأنه اشترى النواب لكي يعدل الدستور من أجل مسعاه للحصول على ولاية ثانية مدتها ست سنوات يحظرها الدستور، عندما يحين موعد الانتخابات الرئاسية في السنة التالية [٢٠].

في أواخر نيسان (ابريل) ١٩٥٨، وصلت حالات التوتر في لبنان إلى نقطة الانفجار. إن توجه حكومة شمعون المفرط نحو الولاء لأمريكا، ورفضه تبديد الشائعات عن رغبته في السعي لولاية ثانية أشعلت غضب الوطنيين اللبنانيين ودعاة القومية العربية التي كان عبد الناصر يروّج لها في سائر أنحاء الشرق الأوسط. كانت هناك مطالبات بأن تعود الحكومة إلى الالتزام الدقيق بالحياد الذي نص عليه الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ عندما أعلن استقلال لبنان عن فرنسا.

اندفع المناضلون إلى القيام بمظاهرات، وجرى تفجير قنابل واشتباكات مع الشرطة، ثم عندما اغتيل في أوائل شهر أيار (مايو) رئيس تحرير صحيفة مناوئة للحكومة، انفجرت ثورة مسلحة في أجزاء عديدة من البلد، ونهبت مكتبات وكالة المعلومات الأمريكية في طرابلس وبيروت. كان لبنان يحتوي كل مسببات الحرب الأهلية.

كتب ايزنهاور «وراء كل هذه الأمور، كانت قناعتنا راسخة بأن الشيوعيين مسؤولون في المقام الأول عن الاضطراب، وأن الرئيس شمعون كان دافعه الوحيد هو الشعور القوي بالوطنية».

لم يوضح الرئيس الأمريكي من يعني أو ماذا يعني «بالشيوعيين». بيد أنه، في الفقرة التالية يشير، بدون تفسير، إلى الاتحاد السوفييتي باعتباره «محرك المتاعب» في الشرق الأوسط. وفي الصفحة التالية من مذكراته، كتب هذا الجندي القديم أنه «لاريب عندنا» في اتهام شمعون «لمصر وسورية بالتحريض على الثورة وتسليح المتمردين» [٢١].

في غمرة القتال، أعلن جون فوستر دالس أنه يرى «الشيوعية الدولية» كمصدر النزاع، وللمرة الثالثة في غضون عام واحد جرى إرسال الأسطول السادس إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط، وأرسلت بطريق الجو إلى لبنان لوازم الشرطة لإخماد أعمال الشغب، إضافة إلى دبابات ومعدات ثقيلة أخرى.

في مؤتمر صحفي لاحق، أعلن دالس أنه حتى إذا لم تكن الشيوعية الدولية متورطة، فإن مبدأ ايزنهاور يظل قابلاً للتطبيق لأنه ينص في أحد أحكامه على «أن استقلال هذه البلدان أمر حيوي للسلام والمصلحة القومية للولايات المتحدة». وقال: «إن هذا بالتأكيد تكليف للقيام بعمل شيء ما إذا رأينا أن سلامنا ومصالحنا الحيوية معرضة للخطر من قبل أية جهة» [٢٢]. بذلك أضفى أحد الذين صاغوا مبدأ ايزنهاور على نفسه تكليفاً.

استناداً إلى كل الروايات كانت مصر وسورية تدعمان قضية الثوار بالسلاح والرجال والمال، إضافة إلى الأخبار الإذاعية الحماسية من القاهرة، مع أنه من العسير تأكيد مدى المساندة المادية. ذهبتْ إلى لبنان مجموعة مراقبة تابعة للأمم المتحدة في شهر حزيران (يونيو) بطلب من وزير الخارجية شارل مالك وقالت في تقريرها أنها لم تجد أي دليل إلى تدخل ذي أهمية من جانب الجمهورية العربية المتحدة. وصدر تقرير ثان للأمم المتحدة في شهر تموز (يوليو) مؤكداً تلك النتيجة. غير أنه يظل قابلاً للتساؤل إلى أي حد يمكن الوثوق بهذه التقارير، التي تعالج تقييماً شائكاً إلى هذا الحد، علماً أنها صادرة عن هيئة تعمل للترويج إلى حل وسط.

في أي حال، كانت المسألة هل يمثل النزاع في لبنان حرباً أهلية شرعية مصدرها داخلي أم أنه من فعل ما جرت العادة على وصفه «بالمحرضين من الخارج» حول هذه النقطة لاحظ المؤرخ (ريتشارد بارنت Richard Barnet) ما يلي:

«لاشك في أن مجموعة المراقبة قللت من شأن مشاركة الجمهورية العربية المتحدة، ولكن المجموعة من الناحية الأساسية كانت على صواب. كان عبدالناصر

يحاول استغلال حالة الاضطراب في لبنان ولكن لم يكن هو من أوجدها. فلبنان، الذي كان دائماً مليئاً بالترسانات السرية وأسواق الأسلحة، لم يكن يحتاج إلى أسلحة أجنبية من أجل عنفه الداخلي. والتدخل المصري لم يكن المحرض ولا العامل الرئيسي في الصراع الأهلي. مرة أخرى كانت حكومة فقدت القدرة على ممارسة الحكم بصورة فعالة توجه اللوم في إخفاقها إلى عوامل خارجية [٢٣].

إن الرئيس ايزنهاور - متابعاً تفكيره سريع التبدل في المسألة - كتب أنه يبدو الآن أن عبد الناصر «سيكون مثلنا سعيداً برؤية نهاية مؤقتة للصراع وأنه اتصل بحكومتنا عارضاً عليها أن يحاول استخدام نفوذه لإنهاء المشكلة» [٢٤].

لقد ضحى كميل شمعون باستقلال لبنان وحياده على مذبح طموحه الشخصي والمساعدة الأمريكية المديدة، المشتقة من مشاركته في مبدأ ايزنهاور. إن المسلمين اللبنانيين، الذين كانوا يشكلون معظم معارضي شمعون، كانوا أيضاً يشعرون بالمرارة لأن الرئيس المسيحي وضع البلد مرة أخرى خارج التيار الرئيسي في العالم العربي، على نحو ما فعل في عام ١٩٥٦ عندما رفض قطع العلاقات مع فرنسا وبريطانيا العظمى إثر غزوهما مصر.

أما شمعون نفسه فقد اعترف بأهمية انحيازه إلى أمريكا في كلام كاشف للأمور أدلى به إلى ويلبور كرين ايفلاند. فقد كتب ايفلاند ذلك في أواخر نيسان (ابريل): «اقترحت عليه أن بإمكانه أن يخفف التوترات ببيان ينبذ فيه تحركاً لإعادة انتخابه. شخر شمعون وطلب أن أنظر إلى الرزنامة: كان يوم ٢٣ آذار (مارس) قد مضى عليه شهر، ولم يعد ممكناً بعد ذلك التاريخ إقرار تعديل يسمح له بولاية ثانية بصورة شرعية، ومن الجلي - كما قال - أن مسألة رئاسة الجمهورية ليست المسألة الحقيقية، بل التخلي عن مبدأ ايزنهاور هو ما يريده معارضوه» [٢٥].

ولكن شمعون بدلاً من التخلي عن هذا المبدأ استعان به. ومع أن القتال في أنحاء متفرقة، وأحياناً كان قتالاً عنيفاً، كان لا يزال مستمراً في لبنان، فإن الانقلاب

في العراق بتاريخ ١٤ تموز (يوليو) هو الذي حوّل الميزان لمصلحة تقدم شمعون بطلب رسمي للحصول على مساعدة عسكرية واستجابة الولايات المتحدة الفورية لهذا الطلب. إن تقريراً أعدته وكالة المخابرات المركزية عن مؤامرة ضد الملك حسين ملك الأردن أجج شعور واشنطن المستمر بالحاجة إلى الإسراع في الشرق الأوسط.

مع حلول ذلك الوقت، كان شمعون قد أعلن نيته بترك منصبه عند انتهاء ولايته في شهر أيلول (سبتمبر). كان همه الآن منصرفاً إلى مساعدته من جانب القوات الأمريكية للبقاء على قيد الحياة حتى ذلك التاريخ، إضافة إلى قيام القوات الأمريكية بعمل ضد المتمردين. ذلك أن الخوف من الاغتيال أبقاه خلال الشهرين السابقين بصورة مستمرة داخل القصر الرئاسي، ممتنعاً حتى عن الاقتراب من إحدى النوافذ. إن قتل ملك العراق ورئيس الوزراء خلال الانقلاب لم يهدف إلى جعله أكثر شعوراً بالأمن.

وضع مبدأ ايزنهاور موضع التطبيق ليس فقط في مواجهة معارضته الواسعة الانتشار داخل لبنان، بل في تجاهل حقيقة كون الوضع في لبنان لا يسمح بتطبيقه حتى بموجب أحكام هذا المبدأ المثيرة للشك. فقد كان من الصعب الادعاء بأن لبنان تعرض «لعدوان مسلح من جانب بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية». وإذا كانت هناك حاجة لدليل آخر، فإن الدبلوماسي المخضرم (روبرت مورفي Robert Murphy)، الذي أرسله ايزنهاور إلى لبنان بعد بضعة أيام من نزول القوات الأمريكية في لبنان، قدم هذا الدليل الإضافي. لقد كتب مورفي في وقت لاحق أنه توصل إلى نتيجة مفادها أن «الشيوعية لم يكن لها دور مباشر أو كبير في التمرد» [٢٦].

مع ذلك، كان بإمكان ايزنهاور أن يكتب أن الحكومة الأمريكية «كانت تتحرك وفقاً لأحكام قرار الشرق الأوسط (مبدأ ايزنهاور)، ولكن النزاع اتسع متحولاً إلى شيء لا يشمله القرار بأحكامه، لذلك قال ايزنهاور: إنني إذا أتيح لي الوقت سأتوجه إلى الكونغرس لأطلب تفويضاً إضافياً» [٢٧]. والظاهر أن الرئيس أيزنهاور لم يعول كثيراً على جون فوستر دالس بعد أن قرر أن التكليف بموجب القرار كان مفتوحاً بدون حدود.

هكذا جرى إرسال القوات العسكرية الأميركية إلى لبنان. وقد شاركت في العملية ٧٠ سفينة من سفن الأسطول ومئات الطائرات، بقي كثير منها لتشكل جزءاً من الوجود الأميركي المنظور. مع حلول يوم ٢٥ تموز (يوليو) بلغ عدد القوات الأميركية على الشاطىء ما لا يقل عن ١٠,٦٠٠. ومع حلول ١٣ آب (أغسطس) ارتفع عددها إلى ١٤,٠٠٠، أي ما يزيد عن كامل عدد أفراد الجيش اللبناني والدرك أيضاً [٢٨].

كتب أيزنهاور ما يلي: «في خطابي عبر الإذاعة والتلفزيون كنت حريصاً على استعمال عبارة «مرابطة» في لبنان بدلاً من قوات «غزو» [٢٩]. كان ذلك تمييزاً من المحتمل أنه غاب عن كثيرين من اللبنانيين، في مناصب عليا ودنيا، ومؤيدين للثوار ومؤيدين للحكومة، من ضمنهم قوات المدرعات الحكومية التي كانت مستعدة لإغلاق الدخول إلى بيروت في وجه القوات الأميركية، إن تدخلاً في آخر دقيقة على الأرض من جانب السفير الأميركي ربما كان هو الذي حال دون وقوع اشتباك مسلح [٣٠].

في لقاء بين روبرت مورفي والقائد العام للقوات اللبنانية الجنرال فؤاد شهاب – روى ايفلاند ما جرى فيه بعد أن أوجز له مورفي ما جرى في الاجتماع – استمع الدبلوماسي الأميركي إلى تحذير بأن الشعب اللبناني «كان قلقاً، ومستاء، ومصمماً على ضرورة استقالة شمعون وانسحاب القوات الأميركية في الحال، وإلا فإن الجنرال لن يكون مسؤولاً عن العواقب. خلال خمسة عشر عاماً كان ضباطه يعملون وفقاً لأوامره، أما الآن فإنه يخشى أن يثوروا ويهاجموا القوات الأميركية».

يتابع ايفلاند رواية ما حدث فيقول: إن مورفي كان يصغي مظهراً الصبر، ثم.. «اصطحب الجنرال إلى نافذة مشرفة على البحر، وأشار بإصبعه إلى حاملة الطائرات الضخمة (ساراتوغا Saratoga) التي كانت تتمايل عند الأفق، وأوضح مبعوث الرئيس الأميركي بهدوء أن طائرة واحدة فقط من هذه الحاملة، مسلحة بأسلحة نووية يمكنها أن تمحو من سطح الأرض بيروت وجوارها. وما لبث مورفي

أن أضاف إلى ذلك أنه أُوفد لكي يضمن عدم نشوء الضرورة لإطلاق القوات الأميركية طلقة واحدة. كان متأكداً أن شهاب سيضمن عدم حدوث استفزازات من الجانب اللبناني. وبذلك، كما أخبرني مورفي، انتهت المحادثة. ويبدو الآن أن الجنرال كان «قد استعاد السيطرة» على جنوده [٣١].

يبدو أن لا أحد من الأطراف فكر ماذا سيكون مصير آلاف العسكريين الأميركيين في بيروت إذا مُحيتْ من وجه الأرض.

ازدادت الحرب الأهلية في لبنان اتساعاً خلال الأسبوعين التابعين للتدخل الأميركي. خلال هذه المدة كانت أجهزة الإذاعة التابعة لوكالة المخابرات المركزية في الشرق الأوسط مشغولة ببث دعاية من مصادر متخفية، وهذا تكتيك استخدمته الوكالة عدة مرات. في حالة إحدى المواد التي أُذيعت كان الهدف الجلي منها هو تحويل مشاعر العداء للولايات المتحدة إلى مشاعر عداء للاتحاد السوفييتي وأهداف أخرى، ولكن سكان الشرق الأوسط لم يكونوا الوحيدين الذين استمعوا إلى هذه المادة الإذاعية، إذ أن الصحافة الأميركية التقطتها ونقلتها إلى رأي عام أميركي غير ذكي. وهذا ما ظهر في الصحف الأميركية:

«بيروت، ٢٣ تموز (يونايتد برس) – بدأت محطة إذاعية عربية غامضة ثانية البث بالأمس وهي تدعو نفسها «صوت العدالة» وتدعي أنها تبث من سوريا. إن برنامجها الذي سمع هنا كان يتألف من نقد مرير للاتحاد السوفييتي ولرئيس الوزراء السوفييتي خروشوف. قبل ذلك بدأت إذاعة «صوت العراق» البث بحملة ضد الحكومة الثورية العراقية، وقد وصفت إذاعة «صوت العدالة» خروشوف بأنه «جلاد هنغاريا» وأنذرت سكان الشرق الأوسط بأنهم سيواجهون نفس مصير الهنغاريين إذا حصل الروس على موطىء قدم في الشرق الأوسط» [٣٢].

بتاريخ ٣١ تموز (يوليو) اختار مجلس النواب اللبناني بسهولة الجنرال شهاب ليخلف شمعون كرئيس للجمهورية في شهر أيلول (سبتمبر)، وهذا حدثٌ سرعان ما

وضع حداً للقتال في لبنان وشكّل بداية النهاية للنزاع. الذي يبدو في التحليل النهائي أنه كان احتجاجاً أكثر عنفاً مما كان حرباً أهلية. وخفَّ التوتر أكثر من السابق عندما أعلنت الولايات المتحدة بعيد ذلك أنها تنوي سحب فوج جنود المارينز كمقدمة لانسحاب عام.

آخر دفعة من الجنود الأميركيين غادرت لبنان في أواخر تشرين الأول (أوكتوبر) بدون أن تطلق طلقة واحدة في حالة غضب. تُرى ما الذي تم إنجازه بوجود هذه القوات؟.

استنتج الذين ألفوا دراسة البنتاغون التي أشرنا إليها سابقاً أن «التوصل إلى تقييم متوازن لسلوك الولايات المتحدة في أزمة لبنان كانت صعبة بسبب الارتياب بأن النتيجة ستكون ذاتها حتى إذا لم تكن الولايات المتحدة قد فعلت أي شيء، إلى حد أن ايزنهاور عبّر عن بعض الشك في هذا الصدد» [٣٣].

التدخل الأمريكي ضد الحكومة العراقية الجديدة كان أكثر سرية. لقد أعدت خطة سرية لغزو أمريكي تركي للعراق أطلق عليها الاسم الرمزي (كنون – بون Can-non-Bone) وقد صاغت الخطة هيئة رئاسة الأركان المشتركة للقوات الأمريكية بُعيد الانقلاب في عام ١٩٥٨. وقيل: إن التهديدات السوفييتية بالتدخل إلى جانب العراق هي وحدها التي أرغمت واشنطن على التراجع. ولكن الولايات المتحدة بدأت في عام ١٩٦٠ بتمويل رجال العصابات الأكراد في العراق الذين كانوا يقاتلون من أجل الحصول على قدر من الحكم الذاتي [٣٤].

في الوقت ذاته شرع العراقيون بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم بالعمل لخلق منظمة دولية لمجابهة قوة احتكارات النفط الغربية. هذه المنظمة أصبحت فيما بعد (اوبك OPEC) – أي منظمة البلدان المصدِّرة للنفط – ولم تستقبلها بعض الأوساط الغربية بالفرح. وفي شباط (فبراير) ١٩٦٠ طلب قسم الشرق الأدنى للأعمال السرية التابع لوكالة المخابرات المركزية أن تجد الوكالة طريقة «لشل قدرة» قاسم

بسبب «ترويجه للمصالح السياسية للكتلة السوفييتية في العراق». قال قسم الشرق الأدنى «لا نسعى عن وعي لإزالة هذا الشخص نهائياً من المشهد، ولا نعترض أيضاً إذا حدث هذا التعقيد».

حسب تطور الأمور، أرسلت وكالة المخابرات المركزية بالبريد إلى قاسم من بلد آسيوي منديلاً مرمّزاً باسمه (أي يحمل الحروف الأولى من الاسم monogram) يحتوي على «عنصر يسبب الإقعاد». لو حدث فعلاً أن تسلم هذا الزعيم العراقي المنديل فمن المؤكد أنه ما كان ليؤدي إلى وفاته. هذا الأمر كان متروكاً لأبناء بلده الذين أعدموه بعد ثلاث سنوات [٣٥].

تجاوزت النتائج المباشرة أهمية التدخل في لبنان، وكذلك استعراضات القوة التي جرت فيما يتعلق بالأردن سورية، في المدة الواقعة قبل التدخل وبعده عرض أيزنهاور ودالاس ومسؤولون آخرون في واشنطن العديد من المبررات المختلفة للقيام بعمل عسكري أميركي في لبنان: حماية أرواح الأميركيين، وحماية للممتلكات الأميركية. إن مبدأ أيزنهاور بتفسيرات مختلفة، والسيادة اللبنانية، ووحدة أراضي لبنان واستقلاله، الخ، والمصالح القومية الأميركية، والسلام العالمي، والدفاع المشترك عن النفس، والقانون الدولي، والقانون والنظام، ومكافحة «الناصرية».. الحاجة إلى «عمل شيء ما» [٣٦].

يبدو أن الرئيس أيزنهاور في إيجازه لهذا الأمر في مذكراته استقر رأيه على مفهوم منطقي واحد بالذات، ولعل هذا هو الأقرب إلى حقيقة الأمر. كان هذا المفهوم هو جعل العالم – وعلى وجه التحديد الاتحاد السوفييتي وعبد الناصر – يعلم أن الولايات المتحدة تملك في واقع الأمر قوة غير محدودة، وأن هذه القوة يمكن نقلها إلى أي جزء من العالم بسرعة كبيرة، وأنها يمكن أن تستخدم وسوف تستخدم للتعامل بصورة حاسمة مع أي وضع لا ترضى عنه الولايات المتحدة لأي سبب من الأسباب [٣٧].

في الوقت ذاته كان ذلك رسالة إلى البريطانيين والفرنسيين مفادها أن هناك قوة عظمى غربية واحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية، وأن أيام الفرنسيين والبريطانيين كقوتين عظميين في أراضي النفط قد ولَّت.